

مقتل مسؤول في الجمارك يزيد من تعقيدات انفجار مرفأ بيروت

حزب الله لا يرسل هذه المرة «أصدقاءه» لتكسير المكاتب وترويع السياسيين ويلجأ إلى القضاء



أمالي ضحايا الانفجار يضغطون من أجل الحقيقة

أحدث مقتل مسؤول سابق بالجمارك ضجة في لبنان، لاسيما مع حديث متزايد عن محاولات لطمس ملف انفجار مرفأ بيروت المدمر، وتعيد حادثة القتل إلى الأذهان مقتل مسؤول آخر في العام 2017 كان أول من حذر من نترات الأمونيوم في المرفأ.

بيروت - تُحقق السلطات اللبنانية في مقتل مسؤول سابق بالجمارك في ما وصفه زعيم سياسي بارز بأنه "حدث مربع". ويشرح مقتل العقيد منير أبو رجيلي تساؤلات كثيرة حول دوافعه وما إذا كان الهدف طمس حقيقة انفجار بيروت المدمر، لكن تبقى كل الاحتمالات مفتوحة، في ظل الظروف المعقدة التي يعيش على وقعها لبنان.

ومن المفروض أن يكون القاتل من ضمن قائمة المسؤولين الذين تم استدعاؤهم من قبل قاضي التحقيق العدلي فادي صوان، الذي يشرف على التحقيقات المتعلقة بانفجار المرفأ، مع جميع من تولوا مسؤولية في المرفأ والجمارك منذ وصول شحنة نترات الأمونيوم عام 2013، والتي كانت السبب في الانفجار المروع.

وتم العثور على جثمان العقيد منير أبو رجيلي في منزله الأربعاء الماضي مصابا بضربة في الرأس، في منطقة قربها على بعد 40 كيلومترا شمال شرقي العاصمة بيروت. وتستبعد مصادر أمنية لبنانية أن تكون عملية القتل بدافع السرقة، حيث لم يسجل أي عمليات كسر أو خلع لأبواب المنزل فضلا عن أنه لم تكن هناك أي مفقودات.

«مجلس الشركاء» يثير انقسامات في السودان

الخرطوم - رفض تجمع المهنيين السودانيين، الجمعة، تشكيل مجلس الشركاء الانتقالي مجلسا باسم «شركاء الفترة الانتقالية»، معتبرا ذلك «التفافا جديدا» على المجلس التشريعي.

جاء ذلك في بيان صادر عن التجمع، الذي كان تولى قيادة الحراك الشعبي ضد نظام عمر البشير، غداة إصدار مجلس السيادة السوداني قرارا بتشكيل مجلس «شركاء الفترة الانتقالية».

وذكر البيان أن المجلس المستحدث يمثل «التفافا جديدا على آليات مراقبة وتوجيه الفترة الانتقالية، التي يمثلها المجلس التشريعي، والذي يجب أن يتم تشكيله بمعايير تعكس وزن وتنوع القوى الثورية بالسودان».

وأضاف «تنظر بعين الريبة إلى الهمة والحرص وراء تشكيل هذا المجلس، مقابل التقاعس والتسويف في تشكيل المجلس التشريعي، والتجاهل القائم لتكوين المفوضيات المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية».

وأصدر رئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان، الخميس، قرارا بتشكيل مجلس شركاء الفترة الانتقالية، ليضم بخلاف البرهان 5 أعضاء من مجلس السيادة ورئيس مجلس الوزراء عبدالله حمدوك، إضافة إلى 13 عضوا من قوى الحرية والتغيير (الائتلاف الحاكم)، و5 من قيادات الجبهة الثورية.

2020. ووفق القرار، فإن المجلس يختص بـ «توجيه الفترة الانتقالية بما يخدم

المصالح العليا للسودان، وحل التباينات في وجهات النظر بين الأطراف المختلفة، وحشد الدعم اللازم لإنجاح الفترة الانتقالية وتنفيذ مهامها».

وشهدت الفترة الانتقالية الأولى خضات عدة نتيجة التباينات بين أقطاب السلطة، وحرب صلاحيات.

تجمع المهنيين يرفض تشكيل مجلس باسم «شركاء الفترة الانتقالية»، معتبرا ذلك التفافا جديدا على المسار الانتقالي

وفي نوفمبر الماضي، عدلت السلطات السودانية الوثيقة الدستورية، لتشمل تمديد المرحلة الانتقالية بنحو 14 شهرا، بعد أن تم إقرار مدتها بـ39 شهرا يبدأ حسابها منذ أغسطس 2019.

وتضم هيكل السلطة في المرحلة الانتقالية 3 مجالس، هي: مجلس السيادة، مجلس الوزراء، والمجلس التشريعي.

وحددت الوثيقة الدستورية تكوين المجلس التشريعي بعد 3 أشهر من بدء المرحلة الانتقالية، لكنه لم يتشكل حتى الآن. وتأخر تشكيل المجلس التشريعي بعد أن كان مقررا أن يتم ذلك في يناير 2020. وحسب جدول زمني لتشكيل هيكل السلطة الانتقالية.

مع اتهامات بوجود نوع من التراخي في حل لغز هذه القضية، وسقط تحذيرات المتضررين من الانفجار من نية لطمس هذا الملف.

وتضمنت محطات مسيرة أبو رجيلي المهنية رئاسة شعبة مكافحة البرية في بيروت ورئاسة شعبة الجمارك في المطار ورئاسة شعبة التخطيط والتنظيم في المجلس الأعلى للجمارك.

وقال مصدر أمني إن أبو رجيلي لم يتم استدعاؤه للاستجواب في التحقيق الخاص بانفجار بيروت ولم يخدم في المرفأ. وقال جوزيف خليل وهو محام وقريب لأبو رجيلي إن العائلة تنتظر نتائج التحقيق.

وللمفارقة أنه وبعد يومين على مقتل أبو رجيلي والضجة التي أثارها سارع حزب الله إلى رفع قضايا بحق نائب سابق وموقع إخباري حزبي على خلفية

ما وصفه باتهامات «باطلة» في قضية انفجار المرفأ، لافتا إلى دعاوى أخرى ستُرفع تباعا.

وليس من المعهود على الحزب رفع قضايا في الاتهامات الموجهة ضده في الداخل، فهو عادة ما يتولى الأمر بنفسه بإرسال عناصره لاستهداف المؤسسات الإعلامية وترويع السياسيين الخصوم.

وقال النائب عن الحزب إبراهيم الموسوي للصحافيين من أمام قصر العدل في بيروت الجمعة إن «التهامات الموسوي للصحافيين من أمام قصر العدل التي وجهت إلى حزب الله في قضية تفجير المرفأ باطلة وتشكل ظلما حقيقيا وعدوانا حقيقيا واستمرارا لجريمة المرفأ».

وأوضح «قمنا بتكليف مجموعة من الإخوة المحامين لرفع دعاوى قضائية أمام القضاء لملاحقة ومتابعة كل الذين مارسوا التضييل والتزوير والافتراء

رواتب الموظفين لا تكفيهم أسبوعا والنظام يعرض خيار الصبر

كلام سفاف جاء خلال جلسة لـ «مجلس الشعب»، لمناقشة مشروع الإصلاح الإداري الذي طرحه الوزير، وحذر نواب خلال تلك الجلسة من أن الفساد والمعاناة في معاملات المواطنين ضمن الدوائر الحكومية في ازدياد مستمر.

وحصلت آخر زيادة للرواتب في 21 نوفمبر من العام الماضي، وبعد صدور مرسومين تشريعيين قضى الأول بزيادة رواتب وأجور العاملين المدنيين والعسكريين الشهرية 20 ألف ليرة، والمرسوم الثاني رفع المعاشات التقاعدية الشهرية للمدنيين والعسكريين بـ16 ألف ليرة.

ووعد رئيس مجلس الوزراء السوري، حسين عرنوس، خلال جلسة لمجلس الشعب في 24 من سبتمبر الماضي، باستمرارية العمل على زيادة الرواتب والأجور، وفق الشرائح، وحسب الإمكانيات المتاحة، وإعادة النظر بضرعية الدخل على الرواتب والأجور، والعمل على إصلاح النظام الضريبي، مؤكدا أن زيادة الرواتب ستكون «قولا وفعلا».

ولم تتحقق أي زيادة في الرواتب منذ وعد عرنوس، ولا يزال الموظفون الحكوميون يتأملون في وفاء الحكومة بوعودها رغم إدراكهم بأن تصريحاته لم تكن سوى محاولة لإمتصاص غضبهم، ومنحهم فسحة أمل يواجهون من خلالها واقعهم المرير.

في الرواتب تأخذ بعيد الاعتبار الارتفاع الجنوني في المواد، إلا أنه لم تسجل أي استجابة من قبل النظام ورسالته الوحيدة «عليك بالصبر».

وقطعت وزيرة التنمية الإدارية في الحكومة السورية سلام سفاف مؤخرا أي أمل في انفراجة قريبة على مستوى الرواتب، وقالت إن التوجه الحالي هو باتجاه اعتماد تطوير أنظمة المكافآت والحوافز والتعويضات المختلفة.

دعشا - يعاني الموظفون في الدوائر الحكومية السورية من عدم القدرة على توفير الضروريات الحياتية، حيث لا تكفيهم رواتبهم لمدة أسبوع نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية، في ظل حالة تضخم كبيرة جراء انهيار قيمة العملة المحلية الليرة مقابل الدولار الأميركي، ونضوب خزينة النظام.

وتعالت الأصوات في الأشهر الأخيرة مطالبة بضرورة إقرار زيادات



لا أفق سوى المزيد من الخراب